مجتمع

14 مليون نازح بسبب الحرب في السودان

أكدت المنظمة الدولية للهجرة، الثلاثاء، أن أكثر من 14 مليون شخص نزحوا بسبب الحرب في السودان، إما داخلياً وإمّا عبر الحدود. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، مجلس الأمن الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لحماية المدنيين في السودان، مشيراً إلى أن الظروف غير مواتية لنشر قوة من الأمم المتحدة. ولفت، الاثنين، إلى أن 750 ألف سوداني يواجهون «انعدام الأمن الغذائي الكارثي». في حين طالب برنامج الأغذية العالمي، الأحد، بوصول كامل من مختلف المعابر لمواجهة خطر «مجاعة محدقة». (رويترز)

غرق قارب يحمل مهاجرين مصريين قبالة ليبيا

قالت السلطات الليبية، الثلاثاء، إن قارباً يحمل مهاجرين مصريين إلى أوروبا انقلب قبالة سواحل البلاد، ما أسفر عن مقتل 12 شخصاً. وباتت ليبيا إحدى أبرز نقاط تهريب المهاجرين إلى أوروبا عبر البحر المتوسط خلال العقد الأخير، وتحاول السلطات تحجيم عمل شبكات التهريب بسبل مختلفة. وفي مايو/ أيار الماضي، أطلقت أجهزة الأمن الليبية خطة لمراقبة المناطق التي تمر بها طرق تهريب المهاجرين عبر دوريات متحركة، ونفذت حملات أمنية واسعة استهدفت مراكز تجميع المهاجرين على الساحل الشمالي. (أسوشييتد برس)

إرجاء حملة التطعيم ضد شلل الأطفال

حذرت المتحدثة باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في غزة، روزاليا بولين، من عواقب عدم تلقي أكثر من 119 ألف طفل في شمال القطاع، الجرعة الثانية من لقاح شلل الأطفال قبل منتصف نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وأشارت بولين إلى اضطرار وكالات الأمم المتحدة الثلاث المشاركة في حملة التطعيم، وهي منظمة الصحة العالمية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» و«يونيسف»، إلى جانب وزارة الصحة الفلسطينية، إلى تأخير بدء المرحلة الأخيرة من الجولة الثانية لحملة التطعيم ضد شلل الأطفال. وذكرت أنه «في حملة التطعيم، نحتاج إلى عدة أشياء. نحتاج إلى الأمان للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وإلى الأسر التي تأتي لتطعيم أطفالها. نحتاج إلى أن يكون الناس مستقرين حتى تنجح الحملة». وأضافت: «بسبب تصاعد العنف والقصف المستمر، أصبح العاملون في مجال الصحة منهكين، فقد قتل المئات من الناس، وأصيب عدد أكبر بكثير، وهناك مستشفيات تعرضت للغارات والحصار. لذا، فإن الظروف غير مهيأة لبدء جولة التطعيم الثانية». ونجحت جولة التطعيم الأولى التي جرت بين 1 و12 سبتمبر/ أيلول الماضي، في تطعيم 559,161 طفلاً، وهم نحو 95% من الأطفال المستهدفين، وبدأت الجولة الثانية في وسط وجنوبي غزة في 14 أكتوبر/ تشرين الأول، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى الأطفال في شمال القطاع.

(قنا)

من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في دير البلح (معز صالحي/ فرانس برس)

حركات دينية «منحرفة» في العراق

بغداد ـ **آدم محمود**

شهد المجتمع العراقي أخيراً تحركات حكومية وأمنية واسعة ومبادرات من جهات مختلفة لمواجهة حركات وأنشطة دينية تصف بيانات رسمية بعضها بأنها «مُنحرفة» لأنها تتبنى طقوساً قاسية تصل إلى الانتحار، وهي تلاقي استهجاناً واسعاً من المجتمع العراقي. تروّج هذه الحركات والأنشطة الدينية معتقدات وأفكاراً وتفسيرات جديدة لنصوص دينية، من بينها الانتحار لتسريع ظهور علامات «نهاية الزمان»، أو تفسيرات أخرى لإلحاق الأذى بالنفس من أجل التكفير عن الذنوب. وتعتبر جماعات «القربان» و«العلويون» و«النذر» من أبرز هذه الحركات. وهي تتبنى أفكاراً وطقوساً أبرزها التضحية بالنفس (الانتحار) خلال جلسات جماعية، أو إلحاق الأذى الجسدي الشديد للتكفير عن الذنوب.

في سبتمبر/ أيلول الماضي، أطلقت وزارة الداخلية برنامجاً اعتبر الأول من نوعه في البلاد تضمن بنوداً وفقرات عدة شارك فيها علماء دين وزعماء ووجهاء قبائل وأكاديميون «في شأن سبل الانتباه إلى خطورة الحركات المنحرفة التي تحاول زج الشباب في متاهات من خلال نشر أفكار شاذة ذات اتجاهات متعددة»، بحسب ما أفاد بيان أصدرته وزارة الداخلية. ويرى مسؤولون أمنيون ومتخصصون في شؤون المجتمع أن الأميّة والتراجع المعرفي والفقر أسباب رئيسة لظهور هذه الحركات.

يقول أستاذ علم الاجتماع في جامعة بغداد، حسن الطائي، لـ«العربي الجديد»: «يرتبط ظهور الحركات المنحرفة في شكل رئيسي بمستوى التعليم والوعي الثقافي ومشكلة الفقر أيضاً. ورغم أن عدد المنتمين إليها قليل مقارنة بالمجتمع العراقي كله، تبقى ظاهرة يجب دراستها لأنها تسببت في مقتل كثيرين. ولدى فحص سير الذين انتحروا أو انخرطوا في هذه الجماعات أو الحركات يظهر أن العامل المشترك الوحيد بينهم هو عدم إكمال دراستهم والفقر والنشأة في بيئات متدينة تغرق بالتفاصيل التي تتحدث عن الآخرة، وتهمل واقع احتمال حصول تغييرات في الحياة». ويشير إلى أن «العراق شهد منذ الغزو الأميركي عام 2003 العديد من الحركات الإرهابية التي كانت تقتل آخرين يعارضونها، أما هذه الحركات فتطبق قتل النفس، ولا تعتبر مؤذية خارج إطار من ينتمون إليها، وهذا ما يبرر وصف الحكومة العراقية هذه الحركات بأنها منحرفة ورفض اعتبارها إرهابية».

ويذكّر الطائي بأن «فرقاً صوفية تتبنى أيضاً الضرب بالسكاكين أو الأسياخ الحارة، في جزء من طقوس خاصة بها تعتبر دخيلة أيضاً على روح الإسلام». يقول عضو مجلس شيوخ عشائر جنوب بغداد، رياض الفتلاوي، لـ«العربي الجديد»: «يمكن أن تلعب العشائر دوراً كبيراً في التأثير في المجتمع الذي يرتبط بشكل كبير بالقبيلة، وتتمتع فيه العشائر بسلطة اجتماعية قوية. وفعلياً يمكن أن يُطلق شيوخ عشائر مبادرات اجتماعية عدة لمواجهة هذه الحركات والتوعية من مخاطر طقوسها وتوجهاتها الدينية المنحرفة، كما يمكن أن تتضمن الجهود عقد مؤتمرات وندوات دينية تهدف إلى تفنيد الأفكار المتطرفة وإبراز المفاهيم الصحيحة للدين الإسلامي. وحالياً يجري تنظيم حملات توعية في المدارس والمناطق الريفية، ويتحدث خطباء جمعة في المساجد عن خطورة الانحراف الديني وضرورة التمسك بالتعاليم الدينية السمحة».

من جهته، يقول الشيخ محمد عبد الرحمن، وهو خطيب مسجد في بغداد، لـ«العربي الجديد»: «تؤثر الأفكار المنحرفة التي يخشاها العراقيون بشكل أكبر على المراهقين والشباب الذين ينخرطون في الحركات المنحرفة لأسباب تتعلق بنشأتهم أو بالظروف الخاصة التي يمرون بها. والدور الذي يتحمله علماء الدين وخطباء المساجد كبير في مواجهة الأفكار الإرهابية، أو التي تؤذي النفس وتتسبب في الانقطاع والعزلة عن المجتمع، وهم يواصلون محاربة هذه الحركات من خلال الخطب والمحاضرات التي يلقونها في المساجد نفسها أو خارجها من خلال التجمعات والمناسبات المختلفة. وهم يتحدثون إلى الناس ويحذرونهم، ويتمسكون بالحفاظ على المجتمع من الانحراف على أساس الالتزام بالتعاليم الدينية السمحاء».

وعموماً يرفض الشبان بمختلف توجهاتهم الفكرية والعقائدية الأفكار المنحرفة، ويؤكدون تمسكهم بالقيم المجتمعية التي يرون أنها أساس للحفاظ على استقامة السلوك.

انتحار واعتقالات

خلال شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول الماضيين، اعتقل جهاز الأمن الوطني العراقي 60 شخصاً ينتمون إلى جماعة القربان، من بينهم عدد من قادتها الذين يُطلقون على أنفسهم وصف «دُعاة»، كما شهدت مدن عدة من بينها الناصرية والمثنى في الجنوب انتحار نحو 25 شخصاً ينتمون إلى الجماعة نفسها خلال هذا العام.

تحقيق

كانت العلاقة متوتّرة دائماً بين وكالة «أونروا» وحكومات الاحتلال الإسرائيلي، لكنّها تدهورت بصورة كبيرة منذ بدء الحرب على قطاع غزة، مع بروز المساعي الإسرائيلية لإنهاء عمل الوكالة كلياً

حظر أونروا

مخطط لإنهاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين

تكرر استهداف مراكز الإيواء التابعة لـ«أونروا» في غزة (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

الدوحة ـ **العربي الجديد**

منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، عمدت حكومة الاحتلال إلى مهاجمة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وبدأت خطة إنهاء وجودها عبر منعها من ممارسة عملها وعرقلته، واستبدال عملياتها على الأرض بمؤسسات دولية وأممية أخرى، وصولاً إلى إصدار تشريع جديد يحظر عملها، ومصادرة مقرها الرئيسي في القدس المحتلة.

ويهدف القانون إلى منع أي نشاط لـ«أونروا» في أراضي «دولة إسرائيل»، وينص على «ألا تقوم بتشغيل أي مكتب تمثيلي، ولن تقدم أي خدمة، ولن تقوم بأي نشاط، بشكل مباشر أو غير مباشر»، كما تقت المصادقة على قانون ثان ينص على «إغلاق أونروا»، ما يعني أن أي مندوب من الحكومة الإسرائيلية لن يتمكن من إجراء اتصالات مع الوكالة، أو إصدار تأشيرات دخول لموظفيها، مع إلغاء الإعفاء من الضرائب الذي تحظى به، وحظر تعامل الجمارك معها. وقالت المتحدثة باسم الوكالة، جوليت توما، الاثنين: «إنه لأمر مشين أن تعمل دولة عضو في الأمم المتحدة على تفكيك وكالة تابعة للأمم المتحدة، هي أيضاً أكبر مستجيب في العملية الإنسانية بغزة. إذ نُفّذ هذا القرار سيشكل كارثة بما يشمل التأثير المحتمل على العملية الإنسانية في غزة وإجراء عدة من الضفة الغربية. الوكالة هي المزود الرئيسي للمأوى والغذاء والرعاية الصحية الأولية».

بدورها، قالت مديرة المنظمة الدولية للهجرة، إيمي بوب، أمس الثلاثاء، إن المنظمة حريصة على تكثيف دعمها لمن يواجهون أزمات بعد القرار الإسرائيلي بحظر عمل وكالة «أونروا»، لكن «لا سبيل لأن تحل المنظمة محل أونروا في غزة، ولا أريد أن أترك انطباعاً خاطئاً لدى أي شخص بأن المنظمة الدولية للهجرة قادرة على لعب هذا الدور، لأننا لا نستطيع». وأكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف، الثلاثاء، أنها لا تستطيع توزيع الإمدادات المنقذة للحياة بدون وكالة «أونروا» وأن القرار يمثل طريقة جديدة «لقتل الأطفال». وتشكو الأمم المتحدة منذ مدة طويلة من العقبات التي تحول دون وصول المساعدات إلى قطاع غزة وتوزيعها بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية.

وفي بداية العدوان، أقصى الاحتلال الإسرائيلي الوكالة من العمل في مناطق شمالي القطاع، وتعامل مع مراكز الإيواء التابعة لها على أساس عدائي، فقصف معظمها فوق رؤوس النازحين، وحوّل مراكز أخرى إلى ثكنات عسكرية خلال العمليات البرية، كما جرى مؤخراً في العملية العسكرية على مخيم جباليا. واستهدفت قوات الاحتلال العاملين في «أونروا» خلال عملهم أو خلال وجودهم مع عائلاتهم على مدار أشهر العدوان، ما أدى إلى استشهاد 231 موظفاً على الأقل، وإصابة المئات، على الرغم من النداءات المتكررة التي أطلقتها الوكالة لحماية موظفيها ومراكزها باعتبارها تابعة للأمم المتحدة.

وفي الأيام الأولى للحرب على غزة، حرض مسؤولو الاحتلال على الوكالة، واتهموا عدداً من العاملين فيها بالمشاركة في «طوفان الأقصى»، ما دفعها إلى فتح تحقيق أثبتت فيه كذب الرواية الإسرائيلية، لتعيد كل الدول التي علقت تمويلها في ضوء التحريض الإسرائيلي دعمها من جديد للوكالة الأممية، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية. تأسست وكالة «أونروا» في أعقاب النكبة الفلسطينية عام 1948 بموجب القرار رقم 302، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر/كانون الأول 1949، بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة. وبدأت عملياتها في الأول من شهر مايو/أيار عام 1950، وعملت الجمعية العامة بشكل متكرر على تجديد ولايتها، ويمتد آخر قرار تمديد لعملها إلى 30 يونيو/حزيران 2026.

وتقول القائمة بأعمال مدير مكتب إعلام أونروا في غزة، إيناس حمدان، إن الوكالة الأممية هي أكبر منظمة تقدم الدعم والخدمات الأساسية، وإنها تستهدف نحو 5,9 ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس. موضحة لـ«العربي الجديد»، أن هذه الخدمات تشمل التعليم والصحة الأولية والمساعدات الغذائية والإغاثية وخدمات صحة البيئة، إضافة إلى خدمات الدعم النفسي والتدخلات الاجتماعية. وتشير حمدان إلى أن إجمالي عدد العاملين في الوكالة يبلغ نحو 30 ألف موظف وموظفة، منهم 13 ألفاً يعملون في قطاع غزة، فيما تعتبر خدماتها العمود الفقري للاستجابة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، إذ تدير أكثر من 700 مدرسة في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان وسورية والأردن، تضم ما يزيد عن نصف مليون تلميذ/ة من اللاجئين الفلسطينيين، وتقدم فرقها الصحية الرعاية الطبية من خلال 139 مركزاً صحياً في مناطق العمليات الخمس. ومنذ أكثر من عشر سنوات، تواجه «أونروا» نقصاً حاداً في تمويلها، وتقوم كل عام بترحيل النقص إلى العام الذي يليه، رغم توجيه مسؤوليها نداءات متكررة لدعم برامجها وعملياتها واستجابتها الطارئة لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

وتكتسب «أونروا» أهمية قصوى بالنسبة للفلسطينيين عموماً وسكان قطاع غزة خصوصاً، نظراً للخدمات التي تقدمها على الصعد الصحية والتعليمية والبنيّة، إلى جانب كونها شاهداً على «حق العودة» الذي يسعى الاحتلال الإسرائيلي لإسقاطه منذ نحو ثمانية عقود. وفي 16 أكتوبر الماضي، وجّه المفوض العام لوكالة «أونروا»، فيليب لازاريني، اتّهاماً صريحاً إلى إسرائيل، قائلاً إنّ "تفكيك أونروا صار هدفاً من أهداف الحرب". وأضاف خلال مؤتمر صحافي في العاصمة الألمانية برلين: «أجرينا تحقيقاً مع 19 موظفاً بشأن علاقتهم بحركة حماس، وأظهرت النتائج أنّ الأدلة غير كافية وغير موثّقة. أكثر من 200 من موظفينا قُتلوا في قطاع غزة، وتضرّرت بنانا التحتية بصورة كبيرة، وعلى الرغم من لجوء أناس كثر إلى مرافقنا للحصول على الحماية لكنّهم لم ينالوها». وشدّد لازاريني على أنّه «في حال التخلّص من (أونروا) فإنّ ذلك سوف يضعف أكثر فأكثر الأدوات المتاحة للنظام العالمي. وكالات أممية أخرى استُهدفت مثلنا، من بينها قوة (يونيفيل) في لبنان. ثمة مشاعر متزايدة بأنّ القانون الدولي يُطبّق بطريقة انتقائية مع ما يحدث في قطاع غزة. ما بين 60 إلى 70% من البنى التحتية في قطاع غزة دُمّرت، والوضع مروّع لعاملي الإغاثة المحترفين، وحجم الدمار غير مسبوق. سكان قطاع غزة بمعظمهم يتجمّعون في منطقة مكتظة لا تتجاوز 10% من مساحة القطاع». وفي الثامن من أكتوبر، قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، إنه كتب إلى رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو محذراً من أن مشروع قانون إسرائيلياً يهدف لمنع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيكون «كارثة». وحذّر غوتيريس من أن إقرار هذا التشريع سيعني أن الحكومة الإسرائيلية لن تتمكن من التعامل مع «أونروا»، مشيراً إلى أنه في حال تمريره، سيكون عليه عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، حذّر أعضاء مجلس الأمن الدولي إسرائيل من المضي قدماً في إقرار تشريعات تكبح نشاط وكالة «أونروا»، وقالت الجزائر، التي دعت مع سلوفينيا إلى عقد اجتماع طارئ بشأن الأزمة، إنّ "السلطات الإسرائيلية أعربت منذ سنوات عن رغبتها في تفكيك أونروا».

ويقول الباحث الفلسطيني المختص في شؤون الاستيطان، خليل تفكجي، عن حظر الوكالة «أونروا»، إنه «جزء من عقاب الفلسطينيين باعتبار الوكالة صارت جزءاً من القضية الفلسطينية كونها تأسست لغوث اللاجئين، ووجودها يعني بقاء القضية الفلسطينية. الهجوم على الوكالة يستهدف شطب القضية الفلسطينية بالكامل». بدوره، يرى المحلل السياسي، عماد أبو عواد، أن "سلطات الاحتلال تسن القانون الذي تريد مهما كان ظالماً، ووفق أهواء الاستيطان، تحديداً تجاه أونروا التي هي بالنسبة للحكومة الإسرائيلية رمز اللجوء، وبالتالي يجب القضاء عليها. تكمن الخطورة في أن الكثير من الفلسطينيين سيفقدون المعونات التي تقدمها الوكالة، كما أن هذه الخطوة ستؤسس لمرحلة جديدة من القضية الفلسطينية كونها تأسست لغوث اللاجئين، ووجودها يعني بقاء

5,900,000
عدد اللاجئين الفلسطينيين المستفيدين من خدمات وكالة «أونروا» في مناطق عملياتها الخمس.

تدير وكالة «أونروا» أكثر من 700 مدرسة و139 مركزاً صحياً

استشهاد 231 موظفاً في «أونروا» منذ بداية العدوان الإسرائيلي

اختفاء الخبز في غزة... شبح المجاعة مستمر

لا يمر يوم من أيام العدوان الإسرائيلي على غزة من دون ظهور أزمات جديدة أكثر حدة وقساوة، وآخرها إغلاق المخابز بسبب عدم توفر الطحين ومواد التشغيل

غزة ـ **علاء الحلو**

تعصف بأهالي قطاع غزة حالياً أزمة حادة على صعيد توافر الخبز في ظل الشح الشديد في الدقيق وغاز الطهي المخصص لصناعته، بفعل الإغلاق الإسرائيلي للمعابر، والذي بدأ مع انطلاق العدوان قبل 13 شهراً، وجرى تشديده في بداية أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

ويفاقم العدوان الأوضاع السيئة في مختلف النواحي المعيشية في غزة، بفعل النقص الحاد في كافة أنواع البضائع الأساسية والحيوية، وإعاقة دخول الإعانات والمساعدات الإنسانية والإغاثية والمواد الغذائية والوقود والأدوية والمستهلكات الطبية.

ويتكدّس مئات الفلسطينيين أمام بعض منافذ بيع الخبز التي لا تزال تصنعه باستخدام أدوات بسيطة، وذلك بعد تنظيفه من السوس، إذ إنهم لا يملكون خيارات أخرى، وهم يضطرون دائماً إلى الاصطفاف ساعات طويلة، رغم أن الخبز يباع بأسعار مضاعفة عن الأسعار الطبيعية، أو حتى الأسعار التي سبقت الإغلاق الإسرائيلي الأخير للمعابر بحجة الأعياد اليهودية.

يقول كرم كمال لـ"العربي الجديد": "خلق العدوان الإسرائيلي العديد من الأزمات والتحديات التي زادت قساوة مع مرور الأيام. وبالنسبة لي بدأت بتدمير البيت والنزوح إلى مدارس ثم إلى خيمة بلاستيكية، وصولاً إلى اختفاء الأصناف والمنتجات الأساسية، وبيع الكميات المحدودة منها بأسعار خيالية رغم أن جودتها ضعيفة". يضيف: "تتمثل أبرز الأزمات في نقص الطحين والخبز اللذين يعتبران أهم السلع لسد رمق الأطفال، خصوصاً في ظل نفاد غاز الطهي والبقوليات والأرز والخضار التي يمكن أن تستخدم لطهي أصناف بديلة ومؤقتة".

ويشير إلى أن "النازحين الفلسطينيين تعرضوا لمختلف أشكال الحرمان طوال أشهر العدوان المستمر على صعيد دفء البيوت وامتلاك أثاث وأدوات أساسية اشتروا بعضها بأسعار خرافية. ووصل الحرمان إلى قوت الأطفال سواء في المناطق الشمالية التي يطلب الاحتلال إخلاءها على مدار الوقت، أو في المناطق الجنوبية التي يزعم الاحتلال أنها إنسانية وآمنة في حين تعاني بدورها من نقص حاد في كل المواد الغذائية. وهكذا يتضاعف هاجس تكرار سيناريو المجاعة".

ويعدد الفلسطيني خالد حسونة مراحل المعاناة في توفير الخبز، ويقول لـ"العربي الجديد": "بدأت المعاناة منذ الأيام الأولى للعدوان جراء الاستهداف المباشر للمخابز بهدف إجبار المواطنين على النزوح، وزادت لاحقاً مع تخفيض كميات الطحين وغاز الطهي في القطاع لمنع الأسر النازحة من صناعة الخبز لأفرادها وأطفالها، ثم مُنع إدخال الطحين بالكامل فتعاظمت الأزمة مجدداً". يتابع: "كان الحصول على ربطة خبز واحدة قبل إغلاق المخابز يتطلب الوقوف ساعات طويلة في طوابير، أو صناعة الخبز ذاتياً باستخدام أفران من طين، لكن نقص الحطب وتضاعف أسعاره خلق إشكاليات جديدة دفعت العديد من الناس إلى شراء الخبز من منافذ البيع الثانوية بأسعار مضاعفة رغم معاناة الجميع من الأوضاع الصعبة".

ويلفت إلى أن "الفترة التي سبقت الإغلاق الإسرائيلي للمعابر في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الحالي كانت جيدة على صعيد توافر الخبز بأسعار معقولة، لكن النازحين كانوا يعانون من الغلاء الشديد في أسعار المواد الغذائية. وحالياً ضاعف اختفاء الخبز وغلاء أسعاره الأزمة التي طاولت كل أنواع المنتجات".

وتشير تقارير إلى أن أسعار السلع الأساسية ارتفعت نحو خمسة أضعاف عن سعرها الطبيعي، ما جعل الكثير من العائلات غير قادرة على توفير الطعام اليومي، فيما لجأت عائلات أخرى إلى تقليص الوجبات للتعامل مع نقص السلع وعدم القدرة على الشراء. وتتحدث سارة محمد علي لـ"العربي الجديد"، عن أن "الأزمات التي واجهت المدنيين في غزة منذ بداية الحرب الإسرائيلية قاسية بمختلف أشكالها، وحرمتهم من كل شيء في معيشتهم اليومية. كما أن أزمة المواد الغذائية والخضار والفواكه وأخيراً الطحين والخبز هي الأشد قساوة".

وتشير إلى أن "وجود الخبز يُشعر أفراد العائلة بنوع من الأمان، إذ يمكن تناوله مع أشياء بسيطة جداً، مثل الدقة والزعتر والفلفل"، وتشدد على ضرورة توفير كميات كبيرة من الطحين وغاز الطهي تتناسب مع الأعداد الهائلة للنازحين داخل مراكز الإيواء والمخيمات، خصوصاً بعدما فقدوا مصادر دخلهم وتضاءلت قدراتهم الشرائية كثيراً.

ويعاني أهالي قطاع غزة من أزمات عدة منذ بداية الحرب، فيما تزداد قساوة التحديات التي يواجهونها جراء طول أمد العدوان والإغلاق التام للمعابر ومنع دخول المواد الأساسية، ما يبقي شبح المجاعة حاضراً أمام الفلسطينيين طوال الوقت.

أزمة الطحين والخبز الأشد قساوة (سعيد جرس/ فرانس برس)

يتكدّس مئات الفلسطينيين أمام منافذ بيع الخبز (سعيد جرس/ فرانس برس)

تحديات العودة من لبنان إلى سورية... عوائق وأزمات

يواجه السوريون العائدون من لبنان العديد من التحديات والضغوط الإنسانية، لا سيما أن بعضهم لا يمكنهم العودة إلى منازلهم ويجدون صعوبات كثيرة في توفير أبسط مقومات الحياة، وسط غياب الدعم

رحلة عودة السوريين من لبنان مضنية ومكلفة (وائل بشارة/ فرانس برس)

هاتاي ـ **عبد الله البشير**
السويداء ـ **ليث أبي نادر**

عاد السوري مفيد السلوم، وهو أب لأربعة أبناء، من لبنان إلى ريف السويداء، ويقول لـ"العربي الجديد": "لم تكن العودة سهلة كما يُشاع، بل واجهنا مصاعب كثيرة، في مقدمتها أجور النقل، عدا عن الابتزاز الذي تعرضنا له على الحدود من قبل عناصر النظام، وحالياً لا توجد أي مساعدات، ولم يقدموا لنا حتى الماء. أجبرت على استقلال سيارة خاصة مع أفراد أسرتي كلفتنا نحو 100 دولار، وبعد العودة استضافنا الأقارب". ويضيف: "يمكن على الأقل تحديد أجور النقل كي لا يستغل السائقون الأزمة، ويجبروا العائدين على دفع مبالغ مالية كبيرة كما حدث معنا، لكن من الواضح أن لا أحد يهتم لأمر السوريين العائدين. من الجيد أن لدي بيتاً في بلدتي، والأهالي ساعدونا بتقديم المؤونة وبعض الأغطية، وكل ما نفكر فيه حالياً هو الحصول على عمل والبدء من جديد في السويداء". وتشير الإحصائيات الصادرة عن حكومة النظام السوري إلى دخول نحو 430 ألف وافد سوري ولبناني من المعابر الحدودية، من بينهم نحو 147 ألف لبناني، في حين قال وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين في تصريح لصحيفة "الوطن" المقربة من النظام السوري، إن نحو 500 ألف وافد من لبنان، بين سوريين ولبنانيين، دخلوا إلى الأراضي السورية.

بدوره، عاد بلال الجمعة (45 سنة)، وهو أب لخمسة أبناء، إلى دمشق، وهو يقيم لدى أقارب زوجته في الوقت الحالي، وقال لـ"العربي الجديد": "لديهم ملحق استضافونا فيه بعد العودة. كنت أعمل في لبنان، وكان جميع أفراد عائلتي معي، أبي الأكبر عمره 18 سنة، وكان يعمل معي أيضاً. لا يمكنني العودة إلى حي جوبر لأن النظام يمنع العودة إليه، وعلمت أن منزلنا تضرر بشكل كبير. لدي شقيقان، أحدهما في الشمال السوري والآخر في تركيا، وفي الأيام المقبلة، إذا لم أجد عملاً قد يكون خياري الوحيد هو المغادرة إلى الشمال. ليس هناك ما يشجعني على البقاء في دمشق، لا سيما أنني لا أستطيع العودة إلى بيتي. تخيل أن لديك منزلاً ولا يمكنك العودة إليه، هذه مشكلة بحد ذاتها، ويجب أن أحصل على عمل، لكن لا يوجد أي عمل يمكنني من توفير الطعام والشراب لعائلتي". عاد محمد الرمضان أخيراً من لبنان إلى قريته بهادور التي تبعد عن مدينة القامشلي في محافظة الحسكة (شمال شرق)، نحو 15 كيلومتراً، وقد واجه بعض المصاعب في طريق العودة، لا سيما أن اثنين من أبنائه تجاوزا العشرين، يقول لـ"العربي الجديد": "الوضع في القرية مقلق، وأجهنا القصف في لبنان، وهنا أيضاً نسمع أصوات القصف بشكل واضح في عموم المنطقة. غبت عن القرية لأكثر من عشر سنوات، وكثير من الأمور اختلفت. كانت أبرز مشكلة في العودة أننا استغرقنا يومين على الطريق، ولم يقدم لنا أحد المساعدة. حالياً أفكر جدياً بالعودة إلى لبنان فور انتهاء الحرب، فلدي أصدقاء كثر، واعتدت الحياة هناك، وأفضل العودة لعملي هناك ضمن دائرة المقربين التي كونتها خلال السنوات الماضية. كنت أعمل في ورشات البناء مع أولادي، والعلاقة بيني وبين الأصدقاء هناك يزيد عمرها عن 20 عاماً، وهذا ما قد يدفعني للعودة فور توقف القصف والحرب".

وأكد مصدر محلي مقرب من الإدارة الذاتية لـ"العربي الجديد"، أن غالبية العائدين إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، شمال شرقي سورية، توجهوا إلى منازلهم أو منازل أقارب لهم فور عودتهم للمنطقة، في الوقت الذي أطلقت فيه الإدارة الذاتية مبادرة لمساعدة سكان مناطق رأس العين وتل أبيض من غير القادرين على العودة إلى مناطقهم التي يسيطر عليها الجيش الوطني، ليقيموا في مخيم العدنانية ويعض مراكز الإيواء التي توجهوا إليها، وتعتبر المنطقة منطقة عبور أيضاً، حيث يتوجه الكثيرون أيضاً من المناطق المتداخلة ما بين سيطرة الإدارة الذاتية والنظام السوري إلى العراق. وبلغ عدد اللبنانيين والسوريين الوافدين إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، وفق آخر إحصائية، نحو 20,051 شخصاً، منهم 86 شخصاً من حاملي الجنسية اللبنانية.

دفع مصطفى البكور، المتحدر من قرية بليون في منطقة جبل الزاوية، جنوب إدلب، إتاوات لحواجز قوات النظام السوري للوصول إلى إدلب، وأوضح لـ"العربي الجديد"، أنه "خلال رحلة العودة شهدت اعتقال عدد من الأشخاص من قبل حواجز النظام، ودفعت مبالغ مالية لنقاط الجمارك السورية البالغ عددها أربع نقاط فور عبوري من لبنان، ثم دفعت مبلغاً لحاجز الفرقة الرابعة في محافظة حمص، وكانت الحواجز كبيرة، وكل شخص من أفراد عائلتي مكلف بالخدمة العسكرية دفعت عنه مبلغ 50 دولاراً كي لا يتعرض للاعتقال، ونحو 670 دولاراً دفعت للحواجز وشركة النقل. أنا حالياً في إدلب ولا أملك أي شيء".

وصل نحو 20 ألف سوري إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية

وصل نحو 500 ألف وافد من لبنان عبر المعابر إلى سورية